

وخلال الفترة اللاحقة أجريت إصلاحات على نظامي الرقابة على حيث طبق السعر الرسمي (٣٠٧٥ ريالاً للدولار) على الواردات الاستهلاكية الضرورية وسعر السوق الحرة على الواردات الكمالية. ولقد أدى التطبيق الحازم للبرنامج إلى تمكين الحكومة من إلغاء نظام مراقبة النقد وتثبيت سعر صرف الريال على أساس ٤٠٥٠ ريالاً للدولار ابتداء من رجب عام ١٣٧٩ هـ (٨ يناير ١٩٦٠م). صدر نظام جديد لمؤسسة